

(ماجستير القانون الرقمي)
مقرر : قانون تنظيم التكنولوجيا المالية
Financial technology regulation law

LAW631

Lecture 9

Prepared by
Dr. Alaeldin Elgizuli

واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وعلاقتها بالشمول المالي

أهداف المحاضرة : بنهاية هذه المحاضرة، سيكون الطالب قادراً على:

- يشرح مفهوم التكنولوجيا المالية وأهم تطبيقاتها في البيئة المالية العربية.
- يحلل واقع انتشار وتطور FinTech في عدد من الدول العربية من حيث القوانين، الأنظمة، وعدد الشركات الناشئة.
- يفسر كيف تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية الرسمية.
- يفهم المعوقات الرئيسية أمام تعميم التكنولوجيا المالية في الدول العربية، سواء كانت قانونية، تنظيمية
- يقارن بين تجارب الدول العربية في هذا المجال مع استخلاص الدروس المستفادة لكل حالة.
- يطبق المعرفة المكتسبة في اقتراح حلول أو سياسات لتعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية .

نظرة عن المحاضرة السابقة

الموضوعات التي تم مناقشتها :

في المحاضرة السابقة تم مناقشة عدد من الموضوعات ترخيص وتنظيم مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية و خدمات الدفع الإلكتروني ، دراسات حالة من بعض الدول العربية ، المملكة العربية السعودية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، جمهورية مصر العربية ، كما تم توضيح مفهوم مقدمو خدمات التكنولوجيا المالية هم الكيانات أو الشركات التي تقدم خدمات مالية تعتمد على الحلول التقنية المبتكرة، بهدف تسهيل العمليات المالية، تحسين تجربة المستخدم، وخفض التكلفة وزيادة الكفاءة ، والهدف الرئيسي من وجود مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية : (تسهيل العمليات المالية مثل تحويل الأموال، الدفع الإلكتروني، الحصول على التمويل، وإدارة الحسابات ، تحسين تجربة المستخدم من خلال واجهات سهلة الاستخدام وخدمات سريعة ومتكاملة ، تقليل التكاليف التشغيلية مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية ، زيادة الكفاءة من خلال الأتمتة والاعتماد على التقنيات المتطورة في تحليل البيانات واتخاذ القرار)، ولكن هذه الكيانات يجب أن تكون مرخصة من قبل جهات تنظيمية مثل: (البنك المركزي ، هيئة السوق المالية ، أو أي جهة رسمية مسؤولة عن الرقابة على القطاع المالي في الدولة).

كما تم توضيح مفهوم العملات الرقمية ودوافع التنظيم القانوني للعملات الرقمية والاتجاهات المستقبلية في التنظيم للعملات الرقمية، وتمت مناقشة متطلبات الحصول على ترخيص التكنولوجيا المالية حيث يجب على مقدم طلب الترخيص أن يتخذ شكلاً قانونياً معترفاً به في الدولة، مثل: شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة مع التسجيل الرسمي في السجل التجاري الوطني في الدولة بالإضافة الى تحديد غرض الشركة الأساسي ، أيضا الملاءة المالية و تعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية ، اضافة الى ذلك الالتزام بمتطلبات الحوكمة المؤسسية و متطلبات أمن المعلومات ، وجود بنية تحتية تقنية قوية تتوافق مع معايير الأمن السيبراني الصادرة من الجهات التنظيمية

الموضوعات

- واقع التكنولوجيا المالية
- التقنية المالية في الدول العربية
- علاقة التقنية المالية بالشمول المالي في الدول العربية

واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

شهدت خدمات التكنولوجيا المالية (FinTech) في الدول العربية نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بعدة عوامل رئيسية من أهمها :

١. التوجه الحكومي:

العديد من الحكومات العربية أطلقت مبادرات لدعم الابتكار المالي، مثل إنشاء المختبرات التنظيمية (Regulatory Sandboxes)، وتحديث الأطر التشريعية، وتحفيز البنوك والمؤسسات المالية لتبني الحلول الرقمية.

أ. المختبرات التنظيمية (Regulatory Sandboxes):

هي بيئات اختبار آمنة تسمح للشركات الناشئة باختبار منتجاتها وخدماتها الجديدة تحت إشراف الجهات الرقابية دون الحاجة للامتثال الكامل لجميع القوانين التنظيمية فورًا ، الهدف منها تشجيع الابتكار مع تقليل المخاطر على النظام المالي.

ب. تحديث الأطر التشريعية:

قامت بعض الدول العربية مثل السعودية، الإمارات، ومصر بتحديث قوانينها المالية لتواكب التطورات في مجال FinTech ، يشمل ذلك إصدار تشريعات خاصة بالتوقيع الإلكتروني، حماية البيانات، الدفع غير النقدي، والعملات الرقمية.

ج. تحفيز البنوك والمؤسسات المالية:

• تم إصدار تعليمات تحفيزية للبنوك لاعتماد الحلول الرقمية مثل استخدام الذكاء الاصطناعي، الخدمات المصرفية المفتوحة، وربط الخدمات البنكية بمنصات التقنية المالية.

• بعض الدول خصصت تمويلًا أو حوافز ضريبية لدعم التحول الرقمي في المؤسسات المالية.

واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

٢- الفرص الاستثمارية:

ارتفع حجم الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بالمنطقة، خاصة في دول مثل السعودية والإمارات ومصر، مما أتاح لهذه الشركات تطوير منتجات مبتكرة.

- ارتفاع حجم الاستثمارات: شهدت السنوات الأخيرة صفقات تمويل كبيرة لشركات FinTech عربية ناشئة، سواء من مستثمرين محليين أو صناديق استثمارية إقليمية وعالمية. بلغ حجم بعض أنشطة التمويل في بعض الدول عشرات الملايين من الدولارات، ما يدل على ثقة المستثمرين بالقطاع.
- تطوير منتجات مبتكرة: بفضل هذه الاستثمارات، تمكنت الشركات الناشئة من: (تطوير تطبيقات دفع ذكية ، إطلاق محافظ رقمية متقدمة ، تقديم خدمات التمويل الشخصي والاستثمار التلقائي ، تطوير حلول للأمن السيبراني وتحليل البيانات المالية).

واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

٣- توسع الخدمات المالية:

- أدى تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى توسع كبير في نطاق الخدمات المتاحة للمستهلكين والأعمال، ومن أبرزها :
- أ. **الدفع الإلكتروني:** من أكثر خدمات FinTech استخدامًا وانتشارًا ، يشمل المحافظ الرقمية، الدفع عبر الجوال، نقاط البيع الذكية، والتحويلات الفورية. ومن الأمثلة : (STC Pay السعودية، Fawry مصر ، eDirham الإمارات).
- ب. **التمويل الجماعي (Crowdfunding) :** أصبح وسيلة مهمة لتمويل المشاريع الناشئة والأفكار الابتكارية ، يعتمد على جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الممولين من خلال منصات رقمية ، يتم تنظيم هذا النوع من التمويل من قبل هيئات مثل هيئة السوق المالية (السعودية).
- ج. **التأمين الرقمي (Insurtech) :** يشمل استخدام التقنية في تقديم خدمات التأمين بشكل أكثر فاعلية وشفافية. أمثلة: طلب التأمين وإدارته عبر التطبيقات، تسعير ديناميكي، معالجة مطالبات مؤتمتة. بدأت شركات تأمين عربية كثيرة في تبني حلول Insurtech.
- د. **إدارة الأصول آلياً (Robo-Advisors) :** تستخدم الخوارزميات لتقديم نصائح استثمارية أو إدارة محافظ مالية دون تدخل بشري مباشر ، توفر هذه التقنية خدمات استثمار بتكلفة منخفضة للأفراد العاديين ، بدأت تدخل السوق العربية عبر شركات استثمار ناشئة أو فروع لبنوك رقمية.
- هـ. **الخدمات البنكية المفتوحة (Open Banking) :** تتيح للعملاء مشاركة بياناتهم المالية مع مزودي خدمات مالية من أطراف ثالثة، بطريقة آمنة ، تعتمد على بروتوكولات API وتشجع الابتكار في منتجات مثل تحليل الإنفاق، القروض الشخصية الذكية، وخدمات المقارنة ، تعتبر من التوجهات الحديثة التي تدعم الشفافية والتنافسية في القطاع المالي.

واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

٤- التكامل مع الأنظمة المصرفية:

تتجه البنوك التقليدية للتكامل مع شركات FinTech إما عبر الشراكات أو من خلال تطوير حلولها الرقمية، لمواكبة المنافسة وتلبية متطلبات العملاء.

يشير هذا المحور إلى التغير الكبير في علاقة البنوك التقليدية مع شركات التكنولوجيا المالية، حيث لم تعد العلاقة تنافسية بالكامل، بل أصبحت تعاونية في كثير من الحالات، ويتجلى ذلك فيما يلي:

أ. الشراكات الاستراتيجية:

تعقد العديد من البنوك شراكات مع شركات FinTech لتقديم خدمات متطورة بسرعة وكفاءة.

مثل الشراكة مع شركات المحافظ الرقمية، أو مع منصات الإقراض الإلكتروني، أو شركات تحليل البيانات المالية. تساعد هذه الشراكات على تقليل التكاليف والتوسع الرقمي بسرعة أكبر.

ب. تطوير حلول رقمية داخلية (In-House Digital Transformation) :

بعض البنوك اختارت بناء حلولها الرقمية داخليًا، مثل: إنشاء تطبيقات مصرفية متطورة ، تطوير أدوات إدارة الحسابات والتمويل الذاتي ، إنشاء منصات رقمية للشركات الصغيرة.

الهدف هو الحفاظ على تنافسيتها في سوق يتطور بسرعة.

ج. الاستحواذ على شركات FinTech :

في بعض الحالات، قامت البنوك بالاستثمار المباشر أو الاستحواذ الكامل على شركات تقنية مالية، للاستفادة من تقنياتها وكوادرها.

المملكة العربية السعودية – واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في السعودية:

- إنشاء البيئة التنظيمية التجريبية (Sandbox) :
- أطلق البنك المركزي السعودي (SAMA) بيئة اختبار تنظيمية لتمكين شركات التكنولوجيا المالية من تجربة منتجاتها وخدماتها تحت رقابة البنك المركزي قبل الحصول على الترخيص الرسمي.
- مثال: شركات مثل Tamam المتخصصة في التمويل الاستهلاكي المصغر بدأت أولى خدماتها ضمن الـ Sandbox.
- إصدار التراخيص لخدمات المدفوعات الإلكترونية: صدرت أنظمة وتشريعات تنظم خدمات المدفوعات مثل المحافظ الإلكترونية (E-Wallets) وخدمات الدفع الإلكتروني.
- مثال: حصول شركات مثل STC Pay و Halala على التراخيص الرسمية لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني.
- دعم التمويل الجماعي (Crowdfunding) : تم تنظيم التمويل الجماعي كوسيلة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المنصات الرقمية.
- مثال: منصة Forus للتمويل الجماعي التي حصلت على الترخيص الرسمي لممارسة نشاطها.
- تطوير التأمين الرقمي (InsurTech) : يشهد قطاع التأمين تطوراً رقمياً حيث بدأت شركات التأمين في تقديم حلول وخدمات رقمية بالكامل.
- مثال: شركات مثل Tameeni تقدم خدمات مقارنة وشراء وثائق التأمين إلكترونياً.
- التشريعات والتنظيمات الحديثة: أصدرت السعودية لائحة تنظيمية شاملة لشركات التقنية المالية، تتضمن متطلبات رأس المال، الحوكمة، حماية المستهلك، مكافحة غسل الأموال، والأمن السيبراني.

دولة الامارات - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور **FinTech** في دولة الامارات :

١. وجود بيئة تنظيمية متقدمة:

- أطلقت كل من سلطة دبي للخدمات المالية (**DFSA**) في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وهيئة تنظيم الخدمات المالية (**SRA**) في سوق أبوظبي العالمي (ADGM) برامج Sandbox لتشجيع شركات FinTech على تجربة حلولها المبتكرة ضمن بيئة آمنة ومنظمة.
 - إصدار قوانين خاصة بالتقنية المالية، منها تشريعات لتنظيم التمويل الجماعي، الأصول الرقمية، والعملات المشفرة.
 - مثال: منصة التمويل الجماعي **Beehive** ، التي حصلت على ترخيص رسمي في دبي.
- ٢- تبني العملات الرقمية والأصول المشفرة:

الإمارات وضعت إطاراً قانونياً متكاملاً لتنظيم الأصول الافتراضية مثل العملات المشفرة والرموز الرقمية (Tokens).

مثال: منصة تداول الأصول الرقمية **Binance** حصلت على موافقة مبدئية للعمل في سوق أبوظبي العالمي.

٣. النمو في حلول الدفع الإلكتروني والمحافظ الذكية: توسع كبير في استخدام تطبيقات المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر الهواتف، وخدمات الدفع دون تلامس (Contactless Payment).

دولة قطر - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في دولة قطر :

١. إنشاء البيئة التنظيمية التجريبية :هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) أطلقت بيئة Sandbox لمساعدة الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية على تجربة ابتكاراتها في بيئة خاضعة للرقابة قبل منح التراخيص الكاملة.
٢. تطوير نظم الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية: تسعى قطر لتعزيز حلول الدفع الإلكتروني وخدمات المحافظ الذكية بهدف تقليل الاعتماد على المعاملات النقدية، خاصة بعد أزمة كوفيد-١٩. مثال: بعض البنوك القطرية مثل QNB ومصرف الريان أطلقت خدمات الدفع عبر الجوال والمحافظ الإلكترونية.
٣. التمويل الجماعي (Crowdfunding) : قطر وضعت إطارًا تنظيميًا لتشجيع منصات التمويل الجماعي، بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال
٤. إطلاق استراتيجية التكنولوجيا المالية الوطنية: في عام ٢٠٢١، أطلق مصرف قطر المركزي (QCB) أول استراتيجية وطنية للتكنولوجيا المالية تهدف إلى:تعزيز الابتكار المالي.تنظيم الأصول الرقمية ، دعم الأمن السيبراني.جذب استثمارات FinTech إلى السوق القطري.

جمهورية مصر العربية - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في جمهورية مصر العربية :

١. إصدار استراتيجية التكنولوجيا المالية الوطنية: في عام ٢٠١٩، أطلق البنك المركزي المصري استراتيجية وطنية للتكنولوجيا المالية (٢٠٢٢-٢٠٢٥) لدعم الشمول المالي والابتكار الرقمي في القطاع المالي ، تهدف الى (تحفيز استخدام المحافظ الإلكترونية ، دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ، تشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في الخدمات المالية.
٢. بيئة **Sandbox التنظيمية**: أنشأ البنك المركزي المصري بيئة **Sandbox** لتجربة ابتكارات **FinTech** الجديدة، مع ضمان توافر رقابة تنظيمية.
٣. تطور خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الذكية: توسعت خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية، خاصة مع دعم الحكومة للتحويل لمجتمع "لا نقدي".

البحرين - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في البحرين :

١. البيئة التنظيمية والـ Sandbox: أطلق مصرف البحرين المركزي برنامج **Sandbox** التنظيمي في عام ٢٠١٧،
٢. تنظيم العملات الرقمية والأصول المشفرة: البحرين من الدول الخليجية القليلة التي وضعت إطاراً قانونياً واضحاً لتنظيم العملات المشفرة. مثال: منح تراخيص لمنصات مثل **Rain** لتداول العملات الرقمية بشكل قانوني تحت إشراف مصرف البحرين المركزي.
٣. حلول الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية: انتشار واسع لحلول الدفع عبر الهاتف وخدمات المحافظ الذكية. مثال: منصة **BenefitPay** التي أصبحت من أشهر التطبيقات المالية في البحرين، تقدم خدمات دفع فواتير، تحويل الأموال، وسداد المشتريات.
٤. تطوير حلول التمويل الجماعي (**Crowdfunding**): تم إصدار تشريعات تنظم منصات التمويل الجماعي لدعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- مثال: منصة **Eazy Financial Services** تقدم حلول تمويل جماعي معتمدة من مصرف البحرين المركزي.
٥. التركيز على الأمن السيبراني وحماية البيانات: أصدر مصرف البحرين المركزي معايير خاصة للأمن السيبراني لحماية الأنظمة المالية الرقمية وضمان أمن معلومات العملاء.

الأردن - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في الأردن :

١. بيئة Sandbox التنظيمية: أطلق البنك المركزي الأردني البيئة التنظيمية التجريبية في عام ٢٠١٨ بهدف مساعدة الشركات الناشئة والمبتكرة في قطاع FinTech على اختبار وتطوير منتجاتها في بيئة منظمة وآمنة.
٢. تطور خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية: شهدت خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول نموًا كبيرًا، خاصة مع مبادرات البنك المركزي لتسهيل استخدام المحافظ الرقمية وخفض التعامل بالنقد.
٣. إنتشار حلول (التأمين الرقمي): بدأت بعض شركات التأمين في تقديم منتجات وخدمات رقمية، مثل تقديم طلبات التأمين وتسوية المطالبات عبر الإنترنت.

الكويت - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في الكويت :

١. البيئة التنظيمية وال- Sandbox: أطلق بنك الكويت المركزي في عام ٢٠١٩ "بيئة تنظيمية تجريبية Sandbox" لدعم الشركات الناشئة في اختبار حلول FinTech الجديدة تحت إشراف مباشر من البنك المركزي مثال: شاركت شركات مثل Tap Payments و MyFatoorah في هذه البيئة لتطوير حلول الدفع الرقمي وخدمات التجارة الإلكترونية.

٢. تطوير نظم الدفع الإلكتروني والمحافظ الذكية : هناك توسع ملحوظ في استخدام المحافظ الرقمية وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، مع دعم من البنك المركزي لتقليل الاعتماد على النقد.
مثال: KNET تقدم شبكة وطنية متكاملة لمدفوعات البطاقات والمشتريات الإلكترونية في الكويت.

المغرب - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في المغرب :

1. دعم الشمول المالي: أطلق بنك المغرب (البنك المركزي المغربي) عدة مبادرات لتعزيز الشمول المالي، تستهدف خفض نسبة المواطنين غير المتعاملين مع البنوك (التي تصل إلى حوالي ٦٠%)، من خلال حلول FinTech مثل المحافظ الرقمية وخدمات الدفع عبر الهاتف.
 2. انتشار خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الذكية: توسعت خدمات الدفع الإلكتروني بشكل كبير، خاصة في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط.
- أمثلة: تم إطلاق الحكومة لخدمة تشجيع استخدام المحافظ الإلكترونية في المعاملات اليومية.
- شركات مثل Cash Plus تقدم حلول دفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول.

تونس - واقع التكنولوجيا المالية

المرتكزات الرئيسية لتطور FinTech في تونس :

1. دعم الشمول المالي والتحول الرقمي: يعمل البنك المركزي التونسي (BCT) على تعزيز الشمول المالي من خلال دعم حلول FinTech التي تخدم الشرائح غير المتعاملة مع البنوك التقليدية. تم تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي.
2. توسع خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية: شهدت تونس انتشارًا واسعًا لخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الذكية.
- أمثلة: تطبيق D17 الذي أطلقه البريد التونسي، والذي يسمح بفتح محافظ إلكترونية وإجراء عمليات الدفع والتحويل المالي بسهولة.
- توجد تطبيقات تقدم خدمات مصرفية رقمية بالكامل، بما في ذلك فتح حسابات وتحويل الأموال إلكترونياً.

علاقة التقنية المالية بالشمول المالي في الدول العربية

تحسين الوصول للخدمات المالية:

البنوك التقليدية لا تصل بسهولة إلى المناطق النائية ، بينما التطبيقات المالية FinTech عبر الهواتف الذكية توفر حسابات رقمية للمواطنين غير المخدومين مصرفياً.

مثال: في مصر: شركة "فوري" تقدم خدمات دفع الفواتير، وتحويل الأموال، وشحن الرصيد عبر الهاتف حتى في المناطق الريفية. دور شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي :

- الوصول عبر الهاتف المحمول: معظم سكان الدول العربية يمتلكون هواتف ذكية، مما يسمح بالوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة لزيارة فرع مصرفي.
- سهولة فتح الحسابات الرقمية: يمكن فتح محفظة إلكترونية في دقائق دون شروط مرهقة.
- خدمات مخصصة لغير المتعاملين مع البنوك: مثل الدفع المسبق، التحويلات منخفضة التكلفة، والادخار الرقمي.
- التحدي في البنوك التقليدية:
- ضعف الانتشار الجغرافي: كثير من البنوك التقليدية لا توجد فروعها في المناطق النائية أو الريفية.
- ارتفاع تكلفة الوصول للخدمة: فتح حساب بنكي أو إجراء معاملة غالباً يتطلب وقتاً وجهداً وتكاليف.
- شروط معقدة: بعض الشرائح السكانية لا تملك الوثائق أو الحد الأدنى من الدخل المطلوب لفتح حساب.

علاقة التقنية المالية بالشمول المالي في الدول العربية

تقليل تكلفة الخدمات المالية:

فتح حساب أو الحصول على قرض من بنك تقليدي مكلف ومعقد ، حلول FinTech تقلل التكاليف من خلال التشغيل الآلي وعدم الحاجة لفروع.

مثال:

في الأردن: محفظة "زين كاش" تتيح للمستخدمين تحويل واستقبال الأموال ودفع الفواتير إلكترونياً بدون الحاجة لحساب بنكي.

تسهيل تمويل المشروعات الصغيرة :

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في الحصول على تمويل مصرفي بسبب متطلبات الضمانات. منصات التمويل الجماعي والإقراض المباشر بين الأفراد (P2P Lending)

مثال:

في دولة الإمارات : توجد منصة Beehive تقدم تمويل جماعي معتمد للشركات الصغيرة والمتوسطة دون المرور بالبنوك.

علاقة التقنية المالية بالشمول المالي في الدول العربية

دعم السيدات والشباب:

النساء والشباب يجدون صعوبة في الوصول للخدمات المالية. منصات مالية رقمية سهلة الاستخدام ومتاحة للجميع عبر الهواتف.

مثال:

في المغرب: يوجد برنامج "Inwi Money" يساعد النساء في الأرياف على استلام حوالات وإجراء مدفوعات بسهولة من خلال هواتفهن.

تعزيز الأمان والثقة:

الخوف من الاحتيال المالي يعوق استخدام الخدمات الرقمية. تطبيقات FinTech تقدم تقنيات تحقق متعددة (OTP، البصمة (Face ID)).

مثال:

في السعودية: تطبيق STC Pay يوفر وسائل أمان قوية مع خاصية الدخول ببصمة الوجه أو الإصبع.

تحديات FinTech أمام الشمول المالي في الدول العربية

- انخفاض الثقافة المالية : كثير من المستخدمين لا يفهمون استخدام التطبيقات المالية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية : الإنترنت غير متوفر أو ضعيف في بعض المناطق.
- التشريعات غير المتطورة : بعض الدول لم تواكب تشريعاتها تطور التكنولوجيا المالية.
- المخاطر السيبرانية : تزايد جرائم الاحتيال الإلكتروني.

التحديات القانونية والتنظيمية للتكنولوجيا المالية في الدول العربية

- ضعف التشريعات الموحدة إقليميًا.
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر المنصات الرقمية.
- حماية المستهلك في التعاملات الرقمية.
- التحقق من الهوية الرقمية. (e-KYC)
- التحديات الضريبية (ضرائب العملات الرقمية والمعاملات عبر الحدود).
- نقص المهارات الفنية والقانونية.
- صعوبات جذب الاستثمارات الأجنبية في البيئة القانونية غير المستقرة.
- مخاطر الأمن السيبراني.
- غياب معايير الامتثال الدولية في بعض الدول العربية.
- تحديات تنظيم العملات الرقمية والرموز المشفرة (Crypto & Tokenization)

ضعف التشريعات الموحدة إقليمياً

- غياب أو ضعف وجود قوانين وتشريعات متجانسة أو موحدة أو متوافقة بين الدول العربية فيما يتعلق بتنظيم التكنولوجيا المالية (FinTech)، مما يؤدي إلى فروقات وتضاربات في الأنظمة والقوانين من دولة إلى أخرى.
- كل دولة عربية تفرض قواعد تنظيمية مختلفة (ترخيص، متطلبات مكافحة غسل الأموال AML، حماية بيانات). هذا يجعل الشركات الناشئة مجبرة على تعديل أنظمتها أو إعادة هيكلة خدماتها إذا أرادت العمل في أكثر من دولة عربية.
- غياب الاعتراف المتبادل (Mutual Recognition) بين الدول: لا توجد اتفاقيات بينية تسمح باعتراف دولة عربية بترخيص أو شهادة شركة FinTech صادرة من دولة عربية أخرى. هذا عكس ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي حيث تسمح "جوازات FinTech (FinTech Passporting) للشركات بالعمل في أكثر من دولة بسهولة.

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر المنصات الرقمية

- مع التوسع في استخدام المنصات الرقمية المالية (مثل المحافظ الإلكترونية، العملات الرقمية، منصات التمويل الجماعي، الإقراض المباشر (P2P) أصبحت هذه المنصات هدفاً محتملاً لممارسات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب طبيعتها الرقمية، وسهولة استخدامها، وصعوبة تتبع المعاملات.(إنشاء حسابات بأسماء وهمية ، استخدام المحافظ الإلكترونية لنقل الأموال بين دول ، تحويل أموال بين الأطراف عبر عملات مثل Bitcoin لإخفاء المصدر الحقيقي).

- المخاطر القانونية والتنظيمية المصاحبة:

- صعوبة كشف المعاملات المشبوهة
- ضعف أنظمة الكشف المبكر (AML Systems) في بعض المنصات العربية.
- نقص الكفاءات الفنية لدى الجهات الرقابية.
- سهولة فتح حسابات رقمية بهويات مزيفة.

حماية المستهلك في التعاملات الرقمية

- تعتبر حماية المستهلك تحديًا في البيئة العربية لعدة أسباب أهمها :-
- حداثة تجربة المستهلك العربي مع **FinTech** : كثير من الأفراد لا يمتلكون وعيًا كافيًا بالمخاطر المرتبطة بالخدمات الرقمية (مثل سرقة البيانات - الاحتيال الإلكتروني).
- ضعف التشريعات المخصصة لحماية المستخدم الرقمي: معظم الدول العربية لا تملك قوانين صريحة لحماية المستهلك الرقمي، بل تطبق قوانين التجارة التقليدية.
- قلة التوعية والشفافية من مزودي الخدمة: بعض الشركات الناشئة في مجال **FinTech** لا توفر للمستهلك كافة تفاصيل المخاطر والحقوق عند استخدام الخدمة.
- صعوبة معالجة شكاوى المستهلكين: غياب آليات رقمية واضحة لتلقي شكاوى العملاء وحلها بسرعة.

التحقق من الهوية الرقمية (e-KYC)

- غياب أو قصور التشريعات الخاصة بـ **e-KYC** : بعض الدول لم تصدر لوائح تنظم **e-KYC** بشكل رسمي مما يعتبر من التحديات القانونية والتنظيمية في الدول العربية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية الحكومية: كثير من الدول العربية تفتقر إلى قواعد بيانات رقمية متكاملة (سجل مدني رقمي، قاعدة بيانات البصمات...) تتيح التحقق السريع من الهوية.
- مثال: في بعض الدول لا يمكن التأكد إلكترونياً من صحة بطاقة الهوية أو جواز السفر المرفوع عبر المنصة.
- مخاطر الاحتيال في **e-KYC**: يمكن لمجرمي الإنترنت استخدام صور أو وثائق مزيفة (Deepfake) للتحايل على أنظمة **e-KYC**

التحديات الضريبية (ضرائب العملات الرقمية والمعاملات عبر الحدود)

- تشير التحديات الضريبية إلى الصعوبات القانونية والتنظيمية التي تواجه الدول عند محاولة فرض الضرائب على: العملات الرقمية مثل: (Bitcoin، Ethereum) والمعاملات المالية التي تتم عبر الحدود من خلال منصات التكنولوجيا المالية (مثل: الدفع الإلكتروني، التمويل الجماعي، التجارة الإلكترونية العابرة للدول).
- معظم الدول العربية لم تصدر بعد قوانين أو لوائح تنظم فرض الضرائب على العملات الرقمية أو العمليات المالية العابرة للحدود.
- تتميز العملات الرقمية بأنها لامركزية (لا تخضع لبنك مركزي) ومتقلبة القيمة، مما يجعل تتبعها وفرض الضرائب عليها أمراً معقداً.
- صعوبة تحديد مقر النشاط المالي: في منصات FinTech، قد يتم تشغيل الخدمة من دولة، وتقديمها لمستهلك في دولة أخرى، مما يطرح سؤال: أين تستحق الضريبة؟
- غياب اتفاقيات ضريبية رقمية بين الدول العربية: لا توجد معاهدات عربية خاصة بتبادل المعلومات الضريبية على المعاملات الرقمية.
- إمكانية التهرب الضريبي بسبب غياب التنظيم : قد يلجأ بعض الأفراد أو الشركات لاستخدام العملات الرقمية في إخفاء الدخل أو نقل الأموال عبر الحدود دون دفع ضرائب.

نقص المهارات الفنية والقانونية

- يشير هذا التحدي إلى الفجوة بين المهارات المطلوبة لتطوير وتنظيم بيئة التكنولوجيا المالية (FinTech) وبين المهارات المتوفرة فعليًا في سوق العمل العربي، سواء في الجانب الفني/التقني أو القانوني/التشريعي.
- نقص خبرات الأمن السيبراني : هناك قلة في عدد المتخصصين القادرين على تأمين أنظمة وخدمات FinTech ضد الهجمات والاختراقات.
- ضعف الكفاءات في مجالات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين : معظم الجامعات العربية لا تخرج أعداد كافية من المهندسين أو المبرمجين المتخصصين في هذه المجالات الحيوية لقطاع FinTech .
- قلة مطوري الأنظمة المالية الرقمية : نقص في الكفاءات القادرة على تصميم وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية، والمنصات التمويلية المتقدمة.
- نقص الخبرات القانونية في مجال FinTech : المحامون والمستشارون القانونيون في بعض الدول العربية قد تنقصهم المعرفة بما يكفي بقوانين وتقنيات العملات الرقمية، التمويل الجماعي، عقود البلوك تشين الذكية (Smart Contracts)، وغيرها.

صعوبات جذب الاستثمارات الأجنبية في البيئة القانونية غير المستقرة

- يشير هذا التحدي إلى العقبات التي تواجه الدول العربية في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech)، بسبب غياب أو ضعف الأطر القانونية المستقرة والواضحة التي تنظم هذا القطاع الحديث.
- غياب أو تأخر إصدار القوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية : بعض الدول لم تصدر حتى الآن قوانين خاصة بـ FinTech مثل التمويل الجماعي، العملات الرقمية، الخدمات المالية المبتكرة.
- عدم وضوح سياسات الترخيص والتنظيم : المستثمر الأجنبي يحتاج إلى إجراءات ترخيص شفافة ومحددة، بينما في بعض الدول العربية قد تكون المعايير غير واضحة أو تختلف من جهة لأخرى.
- تغير السياسات واللوائح بشكل مفاجئ : مثل حظر العملات الرقمية بعد السماح بها، أو فرض قيود على التحويلات دون إنذار، مما يضعف ثقة المستثمرين.
- ازدواجية الجهات الرقابية : وجود أكثر من جهة تشرف على نشاط FinTech مثال: البنك المركزي، هيئة سوق المال، وزارة الاتصالات) يؤدي إلى تضارب التعليمات وضعف التنسيق.
- غياب المحاكم المتخصصة : معظم الدول العربية تفتقر لمحاكم مالية أو تجارية متخصصة قادرة على حل النزاعات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية بكفاءة وسرعة (المستثمر الأجنبي يخشى من غياب الحماية القانونية الكافية لأمواله أو عدم قدرته على فض النزاعات بإنصاف).

مخاطر الأمن السيبراني

- ضعف الأطر التشريعية المتخصصة: كثير من الدول العربية تفتقر لقوانين خاصة بأمن المعلومات في القطاع المالي الرقمي.
- تفاوت المعايير التنظيمية: غياب معايير موحدة للأمن السيبراني بين البنوك، شركات الدفع، مزودي المحافظ الإلكترونية، وشركات التمويل الجماعي.
- عدم إلزام الشركات بإفصاح فوري عن حوادث الاختراق: مما قد يؤدي إلى خسائر للمستثمرين والعملاء قبل اكتشاف الحادث.
- قصور القوانين في تحديد المسؤولية القانونية: من المسؤول عند حدوث اختراق؟ مزود الخدمة؟ البنك؟ العميل؟ القانون في كثير من الدول العربية لم يحسم هذه المسألة بعد.

غياب معايير الامتثال الدولية في بعض الدول العربية

- غياب أو تأخر إصدار القوانين المتوافقة مع FATF : بعض الدول لم تطور تشريعات مكافحة غسل الأموال بشكل متوافق مع توصيات مجموعة العمل المالي.
- نقص القوانين المنظمة لحماية البيانات الشخصية : معظم الدول العربية لا تطبق معايير عالمية مثل GDPR لحماية بيانات مستخدمي خدمات التكنولوجيا المالية.
- تجاهل المعايير الفنية للأمن السيبراني : قلة من الدول تفرض معايير إلزامية مثل ISO 27001 على شركات FinTech، رغم أهميتها في ضمان أمن المنصات الرقمية.
- ضعف تطبيق متطلبات الشفافية والإفصاح الدولية : لا توجد التزامات واضحة بالإفصاح عن العمليات المشبوهة، ولا بمتابعة سجلات المعاملات بما يتماشى مع معايير الامتثال الدولية.
- عدم الانضمام للهيئات الدولية : بعض الدول العربية ليست أعضاء نشطين في المنظمات العالمية مثل FATF أو التحالفات الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، ما يحد من قدرتها على مواكبة أفضل الممارسات.

تحديات تنظيم العملات الرقمية والرموز المشفرة (Crypto & Tokenization)

- معظم الدول العربية لم تصدر قوانين محددة تنظم إصدار أو تداول العملات الرقمية.
- تضارب التصنيفات القانونية : هل العملات الرقمية تعتبر نقدًا؟ سلعة؟ أصل مالي؟ أوراق مالية؟
- غياب تحديد واضح لطبيعة هذه الأصول يؤدي لاختلاف المعاملة القانونية من دولة لأخرى.
- مخاوف من غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تقرير FATF عام ٢٠٢٣ نبّه الدول العربية لخطورة عدم وضع متطلبات "اعرف عميلك" (KYC) منصات التداول).
- عدم استقرار قيمة العملات الرقمية يشكل تهديدًا على استقرار النظام المالي التقليدي في الدول العربية.
- قلة الكوادر القانونية والفنية القادرة على فهم طبيعة هذه الأصول الرقمية المعقدة.

أهمية تحديث قوانين حماية البيانات الشخصية وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية

- التكنولوجيا المالية تعتمد في جوهرها على البيانات الرقمية، خاصة البيانات الشخصية للمستخدمين مثل: (الهوية الوطنية، الحسابات المصرفية، الأنشطة المالية، الموقع الجغرافي، السلوك الشرائي والاستهلاكي).
- لذلك، غياب أو ضعف قوانين حماية البيانات يجعل المستخدمين عرضة لمخاطر كبيرة مثل:
 - الاحتيال المالي
 - الابتزاز الرقمي
 - سوء استخدام البيانات لأغراض تسويقية أو سياسية.

أهمية تحديث قوانين حماية البيانات الشخصية وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية

- تعزيز ثقة العملاء في منصات FinTech : عندما يشعر العملاء بأن بياناتهم محمية قانونيًا، يزداد إقبالهم على استخدام التطبيقات والمحافظ الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
مثال: في الدول التي تطبق تشريعات صارمة مثل اللائحة الأوروبية **GDPR**، زادت نسبة استخدام المحافظ الرقمية بشكل ملحوظ.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع FinTech : الشركات العالمية والمستثمرون يبحثون عن بيئة تنظيمية آمنة تضمن حماية بيانات المستخدمين لتجنب العقوبات الدولية.
مثال: شركات مثل PayPal و Apple Pay لا تدخل أسواقًا بلا قوانين واضحة لحماية البيانات بسبب المخاطر القانونية والغرامات المحتملة.

أهمية تحديث قوانين حماية البيانات الشخصية وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية

- الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية والاختراقات : القوانين الحديثة تفرض على الشركات معايير أمنية عالية لحماية بيانات العملاء وتحدد مسؤولياتها حال حدوث تسريب بيانات.
مثال: في حالة حدوث اختراق لنظام دفع رقمي، القانون يفرض على الشركة إخطار الجهات الرقابية والعملاء خلال ٧٢ ساعة كما في (GDPR).
- تحقيق الامتثال للمعايير الدولية : تحديث القوانين يساعد الدول العربية على الانضمام للاتفاقيات الدولية، تجنب إدراجها في القوائم السوداء الخاصة بحماية البيانات (مثل قائمة المفوضية الأوروبية).
مثال: غياب قانون حماية البيانات يجعل الدولة غير قادرة على توقيع اتفاقيات تبادل بيانات مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة.

إقتراح تطوير أنظمة تحكيم وفض منازعات خاصة بالتكنولوجيا المالية

أهمية تطوير أنظمة التحكيم وفض المنازعات في قطاع التكنولوجيا المالية :

- خصوصية منازعات التكنولوجيا المالية
- طبيعتها التقنية المعقدة (عقود ذكية، عملات رقمية، خدمات الدفع الرقمي، (Robo-Advisors).
- أطرافها من جنسيات مختلفة (مستثمرون، مزودو خدمات، عملاء، شركات ناشئة).
- سرعة المعاملات الإلكترونية تتطلب فض منازعات سريع وفعال.
- قصور الأنظمة التقليدية.
- بطء الإجراءات القضائية.
- نقص الخبرات القضائية في مسائل الـ FinTech.
- صعوبة تطبيق القوانين الوطنية على منازعات ذات بعد دولي أو رقمي بالكامل.

مقترحات لتطوير أنظمة التحكيم وفض المنازعات في FinTech

١. إنشاء مراكز تحكيم متخصصة في التكنولوجيا المالية :

- داخل الهيئات المالية (مثل البنك المركزي، هيئات سوق المال).
- تقديم خدمات تحكيم/ وساطة ذات خبرة في العقود الذكية، الرموز المشفرة.

٢. تحديث التشريعات الوطنية :

- إصدار قوانين أو لوائح خاصة بـ "التحكيم الإلكتروني" تشمل:
- اعتماد العقود الذكية كوسيلة إثبات.
- تنظيم التحكيم عبر المنصات الرقمية.

- تضمين شرط التحكيم الإلزامي في تراخيص مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية (FinTech).

٣. تطوير منصات وطنية وإقليمية لتسوية منازعات FinTech إلكترونياً ، و دعم حلول تسوية منازعات منخفضة القيمة للمستهلكين الأفراد عبر الإنترنت.

مقترحات لتطوير أنظمة التحكيم وفض المنازعات في FinTech

التعاون الدولي :

- توقيع مذكرات تفاهم بين الدول العربية لتنسيق الاختصاص القضائي والتحكيم الإلكتروني.
- الاعتراف المتبادل بقرارات التحكيم الصادرة عن مراكز دولية متخصصة في FinTech.
- وضع قواعد مرجعية موحدة للدول العربية لمعالجة منازعات :

- العقود الذكية.

- الخدمات المالية الرقمية.

- المنصات اللامركزية.

مقترحات التعاون الدولي لتطوير أنظمة التحكيم وفض المنازعات في FinTech

توقيع مذكرات تفاهم قضائية عربية :

- توقيع اتفاقيات تعاون قضائي وتحكيمي بين الدول العربية لتنسيق: الاختصاص القضائي في المنازعات الناتجة عن الأنشطة الرقمية ، تبادل البيانات والأدلة الرقمية ، الاعتراف بالأحكام التحكيمية الصادرة عن هيئات خارج الدولة.
- إعداد قواعد مرجعية عربية موحدة لفض منازعات FinTech : إعداد وثيقة "القواعد العربية النموذجية لفض منازعات التكنولوجيا المالية"، تتضمن (مبادئ العدالة الإجرائية الرقمية ، تعريفات قانونية موحدة للعقود الذكية، الأصول الرقمية، المحافظ الإلكترونية ، آليات الإثبات الإلكتروني. مثال: تضمين بند خاص بـ العقود الذكية يقر بأن تنفيذها يُعد تنفيذًا تلقائيًا للالتزامات، ولا يجوز الطعن فيه إلا وفق شروط صارمة.

- تبني بروتوكول عربي للاعتراف بقرارات التحكيم في FinTech شريطة: أن تصدر عن مركز معترف به ، أن تُنفذ إلكترونياً بطريقة آمنة ومشفرة.

- دمج تقنيات حديثة في التحكيم : استخدام: العقود الذكية التي تتضمن آلية "تحكيم تلقائي". سلاسل الكتل (Blockchain) لتأمين الأدلة والعقود ، ذكاء اصطناعي لمراجعة الوقائع والمستندات لتسريع القرارات. مثال: تضمين "بند تحكيم ذكي" داخل عقد بالبلوك تشين، يُفَعَّل تلقائيًا إذا حدث خرق ويحول النزاع فوراً إلى نظام تحكيم إلكتروني آلي.

- التدريب القضائي والتحكيمي في FinTech : تطوير برامج تدريبية للمحكمين والقضاة تشمل: أساسيات التقنية المالية ، الأدلة الرقمية ، العقود الذكية ، العملات المشفرة. مثال: تنظيم ورشة عمل إقليمية بالتعاون مع معهد القضاء في احد الدول العربية حول "تحكيم منازعات المحافظ الإلكترونية والعملات الرقمية".

مقترحات التعاون الدولي لتطوير أنظمة التحكيم وفض المنازعات في FinTech

اعتماد منصات إلكترونية موحدة للفض والتحكيم : إنشاء منصة عربية موحدة لحل النزاعات المالية الرقمية.
وتشمل مكوناتها :

١. بوابة تسجيل القضايا والوثائق الإلكترونية : تتيح للأطراف رفع دعاوى التحكيم أو الوساطة ، تقبل المستندات الموقعة إلكترونياً (بما يتفق مع قوانين التوقيع الإلكتروني في الدول العربية)، تتكامل مع قواعد البيانات الوطنية/الإقليمية للتحقق من الهوية.
٢. أدوات التحقيق والتوثيق : تسجيل الأحداث المتعلقة بالنزاع (توقيع العقد الذكي، المعاملات الإلكترونية، الرسائل المتبادلة) ، استخدام تقنيات البلوك تشين لحفظ الأدلة إلكترونياً دون تعديل ، السماح للمحكّمين بطلب وثائق إضافية من الأطراف عبر المنصة.
٣. تعيين المحكمين إلكترونياً : تضم المنصة قاعدة بيانات لمحكّمين معتمدين من مختلف الدول العربية ، يمكن للأطراف اختيار المحكم أو اعتماد التعيين التلقائي وفق قواعد المنصة.
٤. تقديم المذكرات والمرافعات إلكترونياً : تتيح رفع المذكرات والمرافعات وتبادل الردود إلكترونياً وفق جدول زمني محدد ، تحتوي على واجهات ذكية تساعد على تنظيم الملفات حسب نوع المستند، وتوقيت التقديم.
٥. عقد الجلسات عن بُعد (Online Hearings) : استخدام أدوات مؤمنة للفيديو كونفرنس (تشفير)، تمكين المحكم من إدارة الجلسة عن بعد، وضبط النظام ، تسجيل الجلسة تلقائياً للاحتفاظ بها ضمن ملف القضية.
٦. إصدار قرارات التحكيم إلكترونياً : يتم توقيع القرارات رقمياً بواسطة المحكمين ، إرسال القرار إلى الأطراف عبر المنصة.

المراجع

- د. فريد ليان، التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل، خاصة الفصل الرابع والخامس.
- نجيب، حسام، العملات الرقمية المشفرة بين الواقع القانوني والتنظيم الدولي، دار النهضة العربية،
- موقع البنك المركزي السعودي: <https://www.sama.gov.sa>
- موقع هيئة السوق المالية: <https://cma.org.sa>
- البنك الدولي - تقرير الشمول المالي ٢٠٢٣.
- موقع البنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg>
- موقع البنك المركزي الأردني: <https://www.cbj.gov.jo>
- موقع مصرف قطر المركزي: <https://www.qcb.gov.qa>
- موقع الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي: <https://www.centralbank.ae>
- OCED Guidelines on Consumer Protection in FinTech (2022).



Thank You